تجار القاهرة فى العصر العثمانى

سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار

تأليف
د. نـللـى حنـــا

ترجمة وتقديم
د. رءوف عباس

هذه ترجمة لكتاب:

Title:	Making Big Money in 1600: The Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant
Author:	Dr. Nelly Hanna
Paperback:	224 pages
Publisher:	Syracuse University Press (May 1, 1998)
Language:	English

جميع الحقوق محفوظة للمؤلفة وورثة المترجم. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذه الترجمة العربية أو أى جزء منها بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المؤلفة وورثة المترجم. للإتصال: info@RaoufAbbas.org

محتويات الكتاب

كلمة عرفان 5

تقديم 6

مقدمـــة 13

المصادر والمنهج 13

الترجمة لماذا؟ 13

سجلات المحكمة الشرعية مصدرا للتاريخ الإقتصادى الإجتماعى والتراجم 18

فصول الدراسة 25

الفصل الأول رؤية عامة للحقبة التاريخية 28

الإطار العام 28

إتجاهات جديدة فى التجارة المصرية 35

الفصل الثانى عائلات التجار والبيوت التجارية العائلية 44

الإطار الإجتماعى 44

الهجرة من الشام إلى مصر 50

التنشئة فى القاهرة 56

مشاركة العائلة 58

أنماط تجارية جديدة 61

خاتمة المطاف 70

الفصل الثالث هياكل التجارة 74

مقدمة 74

دور المحاكم فى التجارة 80

التمويل 86

تنظيم الشبكة التجارية 93

التبادل التجارى وتصريف السلع 100

الخلاصة 103

الفصل الرابع التحول فى أنماط التجارة 105

مقدمة 105

إتجاهات تجارية جديدة 114

تجارة البن 115

إنتاج السكر 117
خلاصة 134
الفصل الخامس التركيب الإجتماعى 137
التغيرات الأساسية والهامشية 137
دور التجار 139
التجار وهيكل السلطة 141
خلاصة 155
الفصل السادس تشكيل المعالم الحضرية للقاهرة 157
القاهرة عام 1600 157
دور التجار فى التنمية الحضرية 159
تشييد وكالات جديدة 166
خلاصة 176
الفصل السابع الحياة العائلية فى بيت أبى طاقية 178
مقدمة 178
العائلة الممتدة 181
تحالف الزوجات والجوارى 182
التراتب الإجتماعى فى بيت العائلة 186
أبناء أبو طاقية 193
الأتباع والخدم والعبيد 196
تجاوز نطاق الهياكل التقليدية للعائلة 197
تفرق العائلة وإعادة ترتيب أمورها 203
الفصل الثامن حصاد الدراسة 207
المصادر والمراجع 216

كلمة عرفان

على مر السنوات التى إستغرقها إعداد هذه الدراسة حتى أتت أُكُلها، حملت على كاهلى ديونا لا تحصى لعدد من الأصدقاء والزملاء الذين قدموا لى العون فى مختلف مراحل الدراسة، منذ إختمرت فى ذهنى فكرة كتابة دراسة عن أبى طاقية شاهبندر التجار حتى رأى العمل النور فى طبعته الإنجليزية. وكانت الصديقة د. أميرة سنبل أول من إقترح على الشكل الذى يتم به إخراج العمل كدراسة للتجار من خلال سيرة شاهبندر التجار أبى طاقية، ولم تبخل على بالعون عندما كنت فى حاجة إليه. وقام د. رءوف عباس بقراءة أصول الدراسة فى مراحل مختلفة، وتحاور معى كثيرا حول بعض جوانب النص والقضايا الأساسية التى تناولتها الدراسة، وسمح لى بمشاركته خبرته بالمعرفة التاريخية. وعكس النقد الذى قدمه لى جاك جيراجوسيان بعد قراءته للنص نظرة الخبير، وساعدتنى نصائحه على إستجلاء بعض الصياغات التى كان لا يستطيع فهمها إلا المؤرخ المتخصص. وكذلك قرأ أصول الكتاب كل من: د. أندريه ريمون، ود. عفاف لطفى السيد، ود. بيتر جران، وقدموا لى بعض التعليقات الهامة والإقتراحات القيمة التى إستهدفت زيادة الإيضاح.

وأود أيضا أن أعبر عن شكرى للجامعة الأمريكية بالقاهرة التى خففت عنى بعض أعباء التدريس لأتفرغ لكتابة هذه الدراسة، كما أتوجه بالشكر إلى وزارة العدل التى أتاحت لى الإطلاع على سجلات المحاكم الشرعية التى كانت مودعة -عندئذ- بمصلحة الشهر العقارى بالقاهرة.

نللى حنا

تقديم

لعل العصر العثمانى فى مصر من أقل عصور التاريخ حظا من إهتمام المؤرخين العرب عامة والمصريين خاصة، ولا يعود ذلك إلى ندرة مصادره الأصلية، فما هو موجود منها يفوق الحصر، وإنما يرجع إلى ظروف سياسية –بالدرجة الأولى– أحاطت بهذا العصر الذى يقع بين عام 1517 الذى شهد الفتح العثمانى، وعام 1798 الذى شهد دخول الحملة الفرنسية مصر. من تلك الظروف، وقوع العصر العثمانى بين عصرين إستقطبا الكتابات التاريخية لأن مصر كانت فيهما تلعب دور القوة الإقليمية الكبرى، ونعنى بهما عصر سلاطين المماليك، وعصر محمد على باشا، ففيما بين هذين العصرين كانت مصر مجرد ولاية تابعة لإستانبول، وإن كان وضعها متميزا بين ولايات الدولة العثمانية. ولم تلق الأضواء إلا على الحقبة التى شهدت محاولات إبراز كيان سياسى خاص لمصر، مثل حركة على بك الكبير ومحاولة إحياء القوة المملوكية فى القرن الثامن عشر بعد تآكل السلطة المركزية العثمانية فى سياق تاريخى معين.

ومن تلك الظروف أيضا، إنبهار فريق من المؤرخين بالتغييرات الهامة التى شهدتها مصر فى عصر محمد على، والميل إلى تفسيرها فى سياق المؤثرات الحضارية الغربية التى جلبتها الحملة الفرنسية إلى مصر، والتى حملت بذور "الحداثة" فحركت (الركود) الذى عانته مصر فى العصر العثمانى، وأكسبتها ملامح جديدة تختلف عما كانت عليه الحال من قبل، فبدأت بذلك صفحة (حديثة) من تاريخ مصر، وهو إتجاه روج له المستشرقون وتأثر بهم فريق المؤرخين الرواد الذين صاحبوا نشأة الجامعة المصرية، وشجع على ذيوعه الإهتمام الرسمى للدولة –على عهد الملك فؤاد–بإلقاء الأضواء الباهرة على تاريخ الأسرة العلوية، وإبراز منجزات محمد على باشا والخديو إسماعيل على وجه الخصوص، فركز المؤرخون دراساتهم على القرن التاسع عشر بإعتباره عصر الحداثة ولم يلقوا بالا إلى العصر العثمانى، فإذا ذكروه جاءت نظرتهم إليه –غالبا– من خلال ما أورده الجبرتى ومعاصروه عن أخبار القرن الثامن عشر، فيعممون ذلك على العصر كله، ويرددون مقولات المدرسة الإستشراقية التى صادفت هوى عندهم، فحتى يتميز الضوء يجب أن تكون هناك ظلال، (وبضدها تتميز الأشياء)، ولإبراز ما حدث فى القرن التاسع عشر، لابد من إضفاء الظلال

على العصر كله الذى سبقه، والتركيز على دور المؤثر الخارجى فى تحريك عجلة التغير، والمؤثر الخارجى هنا هو الحضارة الغربية، وكأن مصر كانت عاجزة تماما عن الحركة، قعيدة لمدة ثلاثة قرون، فلم تنهض إلا بعدما مد الغرب إليها يده.

كما أن النظرة إلى العصر العثمانى تأثرت بما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من مظالم مارستها الإدارة العثمانية فى الهلال الخصيب على وجه الخصوص، وأعمال القمع التى إتبعها نظام الإتحاد والترقى ضد حركة القومية العربية الناشئة والتى بلغت ذروتها فيما فعله جمال باشا من إعدام قيادة الحركة عند بداية الحرب العالمية الأولى، وما أعقب ذلك من قيام الثورة العربية ضد الحكم التركى بقيادة الشريف حسين ودعم الإنجليز عام 1916. وغلبت ذكريات تلك السنوات الحزينة على رؤية المؤرخين للعصر كله من بدايته إلى نهايته، بل إنعكس ذلك على الكتب الدراسية المتداولة، وأصبحت التعميمات التى وردت بكتابات المدرسة الإستشراقية تعامل فى تلك الكتب كحقائق تاريخية ثابتة، ومن ثم كان إهمال دراسة العصر بمثابة محاولة لطى صفحة سوداء من تاريخ العرب.

وثمة أسباب أكاديمية محضة وراء إهمال دراسة المجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى خاصة فى العصر العثمانى دراسة عميقة متأنية تستند إلى المصادر الأولية. فقد وقع العصر العثمانى فى منطقة حدودية ببين ميدان بحث مؤرخى العصور الوسطى ومجال بحث مؤرخى العصر الحديث. فإعتبر الأولون أن سقوط دولة المماليك الشراكسة على يد العثمانيين عام 1517 خط الحدود الأكاديمية بين حقلى العصور الوسطى والعصور الحديثة، وجاء مؤرخو العصر الحديث الذين تأثروا بمفهوم "الحداثة" ليروا فى مجيء الحملة الفرنسية 1789 بداية للتاريخ الحديث بينما رأى فريق آخر منهم أن الفتح العثمانى قد يكون بداية للتاريخ الحديث لتزامنه مع بدايات نفس العصر فى أوربا (على أرجح الأقوال)، ولأن الدولة العثمانية عمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فلا بأس من زحزحة خط الحدود إلى عام 1517 مع التحفظ على طبيعة القرون الثلاثة الأولى من العصر الإعتبارى على ضوء ما إستقر فى أذهان أولئك المؤرخين من مفاهيم إستشراقية، ونعنى بذلك أثر الغرب الحاسم فى تحريك عجلة التطور مع نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

وبذلك وقع العصر العثمانى –من الناحية الفعلية– فى منطقة (منزوعة الإهتمام) على الحدود بين مجالى تاريخ العصور الوسطى وتاريخ العصر الحديث.

وهكذا تأثرت الكتابات المحدودة فى تاريخ العصر العثمانى بما شاع فى كتابات المدرسة الإستشراقية من نعوت لصقت بالمجتمع العربى عامة والمصرى خاصة فى العصر العثمانى هى: الجمود، والركود، والإضمحلال، والتخلف. وهى تعميمات ضربت صفحا عن التباين الواضح بين المجتمعات التى خضعت للحكم العثمانى وبعضها البعض من حيث الظروف الموضوعية بنية وتكوينا وتجربة، وتعاملت معها فى سياق واحد، ولم تميز إلا قليلا بين ظروف الأناضول والولايات العربية، ولم تهتم بإبراز التمايز بين الولايات العربية وبعضها البعض. كما أن تلك الدراسات إستقت معلوماتها من مصادر ثانوية مخطوطة وتقارير الرحالة والقناصل الأجانب، وكلها مصادر تهتم بالسطح ولا تغوص إلى اللباب، وأغفلوا المصادر الأولية الوثائقية إغفالا يكاد يكون تاما. أضف إلى ذلك أن معظم المعلومات التى إستند إليها المستشرقون ترجع إلى القرن الثامن عشر فتغاضوا بذلك عن إختلاف الأحوال من قرن إلى آخر، وسحبوا إستنتاجاتهم الخاصة بالقرن الثامن عشر على العصر العثمانى كله بعد ما إفترضوا بداية أن المجتمع العربى كان راكدا جامدا مضمحلا.

ولكن المؤرخين المصريين ظلوا يعانون القلق من هذه النظرة العامة، المشكوك فى موضوعيتها، إلى العصر العثمانى. وبدأ بعض الأساتذة الرواد يوجهون أنظار تلاميذهم إلى أهمية دراسة العصر العثمانى، فعل ذلك محمد شفيق غربال على نطاق محدود، فقد جرفه وتلاميذه تيار "الحداثة"، ولكن تلميذه أحمد عزت عبد الكريم كان أكثر إهتماما بضرورة إعادة النظر فى العصر العثمانى من خلال دراسات تاريخية جادة تعتمد على المصادر الوثائقية: سجلات المحاكم الشرعية، وحجج الأوقاف، وسجلات الروزنامه، وغيرها. فوجه بعض تلاميذه منذ الستينات لإعداد بحوثهم للماجستير والدكتوراه عن موضوعات تتصل بتاريخ مصر فى العصر العثمانى، فكانت دراسات عبد الرحيم عبد الرحمن، وليلى عبد اللطيف، وغيرهما من الباحثين التى كشفت عن أبعاد جديدة للعصر العثمانى جعلت جيلا آخر من الباحثين يشق طريقه فى هذا المجال إما بتوجيه من أساتذتهم أو بدوافع ذاتية. وقد ألقت دراساتهم –التى لم ينشر معظمها حتى الآن– أضواء جديدة على العصر العثمانى، جعلتنا

نشعر بالحاجة إلى إعادة إكتشافه، بل وإعادة النظر فى فكرة "الحداثة"، وأقنعتنا بالحاجة إلى البحث عن العوامل الذاتية الكامنة فى المجتمع والتى تدفع حركته التاريخية.

وتعد الزميلة د. نللى حنا من أقطاب المتخصصين فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى، وتحظى بشهرة بين الأوساط الأكاديمية الدولية لأن معظم بحوثها نشرت بالإنجليزية والفرنسية، وجاءت الطبعة العربية من كتابها "بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة إجتماعية معمارية" (العربى للنشر والتوزيع 1993) إضافة هامة لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى، إحتفت بها الأوساط الثقافية، وحظيت بتقدير المتخصصين، ورغم ثقافتها الغربية، تتمتع نللى حنا برؤية ناقدة ثاقبة للمفاهيم التى تروج فى كتابات المدرسة الإستشراقية حول الثقافة الإسلامية، والمجتمعات العربية عامة، فتحرص على دحض تلك المفاهيم إستنادا إلى ما تتوصل إليه من نتائج من خلال دراسة المصادر الوثائقية التى خبرت العمل عليها سنين طوال، فإذا أضفنا إلى تلك الخبرة والرؤية المنهجية ما تمتاز به نللى حنا من حس وطنى وغيرة على الثقافة الوطنية، أدركنا أهمية ما تطرحه من آراء وما تتركه من صدى فى الأوساط الأكاديمية الدولية.

ومن هنا جاء إهتمامى بكتابها "إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار" الذى يسعدنى تقديمه إلى جمهور المثقفين والمهتمين بدراسة تاريخ مصر الحديث، وقد كتبته نللى حنا بالإنجليزية لينشر من خلال قسم النشر بجامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة الأمريكية. وأطلعتنى المؤلفة على أصول الكتاب عام 1995، وكانت النتائج التى إستخلصتها من دراستها موضع نقاش طويل بيننا، وظلت تعدل فى نص الكتاب على ضوء ما تلقت من ملاحظات من إستشارتهم من الزملاء حتى إستقر على هذا النحو، فقرأت أصول الكتاب مرة أخرى فى مطلع 1996، ورأيت أن عملا على هذا المستوى العلمى الرصين، أنفقت المؤلفة فى دراسته عشر سنوات كاملة، قامت خلالها بتمشيط الوثائق التاريخية لتعيد تكوين صورة المجتمع المصرى عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، من خلال سيرة إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار، لا يجب أن يظل بعيدا عن متناول قراء العربية، رغم ما للنشر بالإنجليزية من أهمية تعود إلى الرسالة التى أرادت المؤلفة أن توجهها إلى باحثى الغرب ومؤرخى المدرسة الإستشراقية على وجه الخصوص، مؤكدة أن المجتمعات يمكن أن تتطور وفق

سياق تاريخى مختلف عن النهج الغربى، كاشفة عن فساد الإستنتاجات التى توصل إليها المستشرقون فى دراساتهم حول العصر العثمانى عامة وتطور مصر فى ذلك العصر خاصة، مؤكدة أن الثقافة الوطنية العربية الإسلامية توفرت لديها فى هذا العصر مقومات التطور، وأن قدوم الغرب لم يكن بعثا للحياة فى مجتمعاتها، وإنما كان من معوقات تطورها. لذلك عقدت العزم على تعريب الكتاب، ليصدر فى هذا الثوب القشيب فى نفس وقت صدور الطبعة الإنجليزية تقريبا، وليسد نقصا خطيرا فى الدراسات التاريخية، ويطرح على المهتمين بالبحث التاريخى تساؤلات هامة قد تستحث الهمم، وتدفع البعض إلى إرتياد الطريق الذى مهدته المؤلفة بصبر وأناة، وسعة أفق، وبعد نظر، ورجاحة رأى.

ويدحض الكتاب الآراء التى ذهبت إلى أن مصر وبلاد الدولة العثمانية عانت من الركود الإقتصادى والجمود الحضارى والإضمحلال الثقافى من خلال تقديم صورة حية للواقع الإقتصادى فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، أعادت المؤلفة تكوينها من شتات المعلومات التى جمعتها من سجلات المحكمة الشرعية، بينت فيها عدم صحة المقولات التى أشاعها المستشرقون حول أثر تحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح على الركود الإقتصادى وكساد أسواق الشرق الأوسط، وما شاع عن دور الدولة فى الإقتصاد، والعلاقة بين السلطة والناس، ودور رأس المال التجارى فى تطور الإقتصاد والتنمية الإجتماعية والعمرانية، وبينت الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى الإنتاج الزراعى والصناعى فى تلك الفترة، وهو دور لا يقل وزنا أو أثرا عن الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى أوربا فى ذلك العصر، والقراءة الدقيقة لهذا الكتاب تجعل القارئ يتساءل مع المؤلفة عن العوامل التى حالت دون حدوث تحول رأسمالى فى العالم العثمانى عامة والعربى خاصة خلال ذلك العصر، وهو تساؤل لا يمكن التوصل إلى إجابة شافية له إلا بعد دراسة بقية الفترة الزمنية بنفس العمق والدقة اللذين نجدهما فى هذا الكتاب، وهو عمل يحتاج إلى تضافر جهود مجموعة من الباحثين فى إطار مشروع بحثى كبير يغطى المجتمع المصرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر إستنادا إلى المصادر الوثائقية، ترعاه إحدى الهيئات العلمية الوطنية، أو بعض أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية.

ولا شك أن التحولات التى تمت على يد محمد على باشا لم تنشأ من فراغ، وخاصة أنه لم يعتمد على رأس المال الأجنبى فى إقامة البنية الأساسية لإقتصاد السوق الخاضع لإدارة الدولة، وإنما إعتمد على موارد مصر وحدها طوال حكمه، وحقق التراكم الأولى اللازم لإقامة تلك البنية من خلال إعادة تنظيم الإقتصاد المصرى وتوجيه بعض قطاعاته وجهات جديدة، فمن أين إستطاع الإقتصاد المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر أن يوفر كل تلك الموارد إذا كان إقتصادا تقليديا راكدا؟ وكيف إستطاع المجتمع المصرى أن يتجاوب مع إصلاحات محمد على إذا كان مجتمعا يعانى من الإضمحلال والتخلف؟ بل كيف إستطاع العامل المصرى أن يستوعب الأساليب الفنية الحديثة فى مصانع محمد على إذا كان عطلا من الخبرة، مفتقرا إلى الإستعداد؟ وأخيرا، كيف إستطاع الفتية المصريون الذين تعلموا فى ظل نظام التعليم التقليدى فى العصر العثمانى أن يتجاوبوا مع التعليم الحديث، بل ويتابعوا الدراسة فى المعاهد الفرنسية، إذا كان النظام التعليمى الأساسى الذى أخرجهم متخلفا عاجزا؟ وكيف إستطاع الفلاح المصرى أن يستوعب فنون القتال الحديثة، ويشكل قوام جيش فرض سيطرة محمد على على الشرق الأوسط، إذا كان ذلك الفلاح لا يملك الإستعداد والقدرات اللازمة لذلك؟

كلها تساؤلات تحتاج إلى إجابات شافية تدعمها الدراسة الدقيقة للواقع المصرى عند ظهور محمد على، فما فعله محمد على كان بمثابة إعادة ترتيب ما توفر لديه من أوراق، أى إعادة تنظيم البنية الأساسية فى مصر بالإستفادة من مكوناتها الأصلية. حقا، لجأ محمد على إلى الخبرة الأجنبية فإستعان بالفرنسيين وغيرهم فى شتى المجالات، ولكن ذلك كان على نطاق محدود، وظلت اليد العليا فى حركة الإصلاح التى أدخلها محمد على لعناصر عثمانية (تركية) أو مصرية، وجاء نسق الإصلاح مختلفا عن النمط الغربى، ملبيا للظروف الموضوعية للمجتمع المصرى التى تضرب بجذورها فى أعماق تاريخ مصر عبر العصر العثمانى. ولو كان المجتمع المصرى تقليديا راكدا مضمحلا –وفق ثالوث المدرسة الإستشراقية– لما كان بمقدور محمد على أن يصنع المعجزات، فيحدث التقليدى، ويحرك الراكد، ويستنهض المضمحل، وخاصة أنه كان شرقيا عثمانيا ينتمى إلى نفس الثقافة بما لها وما عليها. وما تحقق على يد محمد على لم ينشأ من فراغ، وإنما إعتمد على الأساس الراسخ

للتجربة التاريخية المصرية. ويعنى ذلك أن واقع مصر فى العصر العثمانى كان له شأن آخر غير ذلك الذى شاع فى كتابات مدرسة "الحداثة" ، وإستطاعت نللى حنا فى هذه الدراسة أن تثير الشكوك حول مصداقيته. ولا ريب أن دراسة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، أو إعادة إكتشاف الواقع المصرى فى ذلك العصر، كفيلة بإلقاء المزيد من الضوء على تطور مصر الحديثة، فقد آن الأوان لإعادة تقييم تجربة القرن التاسع عشر على ضوء ما قد تتوصل إليه دراسة العصر العثمانى من نتائج، من أجل فهم تاريخنا القومى فهما يستند إلى حركة ذلك التاريخ.

وهذه الطبعة العربية التى قمت بإعدادها تعبر تعبيرا دقيقا عن أفكار المؤلفة وتنقل بأمانة تامة الرسالة التى أرادت أن توصلها إلى من يعنيهم أمر تاريخ هذا الوطن، ولم أضف من عندى شيئا إلى النص الأصلى، أو أجد هناك حاجة للتعليق على بعض ما توصلت إليه المؤلفة من نتائج. وحسبنا أن الكتاب يسد نقصا فى المكتبة العربية.

القاهرة فى 1996/9/30.

د. رءوف عباس حامد

مقدمـــــــة

المصادر والمنهج

يعالج هذا الكتاب ترجمة حياة تاجر كبير هو إسماعيل أبو طاقية، زاول نشاطه بالقاهرة فيما بين نحو بداية الثمانينات من القرن السادس عشر حتى وفاته عام 1624، كما يتناول –فى نفس الوقت– فئة التجار الكبار، ومظاهر سلوكهم، ونشاطهم التجارى، ودورهم فى الإقتصاد الحضرى بتلك الحقبة. ويبدو التجار –عندئذ– وقد خرجوا إلى الضوء بعد الظلال التى لفت وجودهم فى أوائل القرن السادس عشر، ويعالج –كذلك– المدى التى إتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها، والرخاء الإقتصادى الذى تمتعوا به، فى وقت غلب الظن فيه أن التجارة قد أصابها الكساد، وهى ظاهرة تحتاج إلى تعليل. ونحن –فى الواقع– نحتاج إلى إعادة النظر فى العديد من الإفتراضات، وملء الفراغات التى تتصل بما نعرفه عن تلك الحقبة الزمنية الحاسمة من تاريخنا، ونستطيع أن نوسع آفاق معرفتنا بتلك الفترة التى لا نعلم عنها إلا قليلا، وأن نضعها فى السياق المنطقى، عن طريق فهمنا لخلفية وأسباب تلك الصحوة التجارية. ونستطيع أن نربطها –تاريخيا– بالتغيرات التى حدثت –فيما بعد– تحت حكم محمد على باشا. إذ غالبا ما كانت تدرس سياسات ذلك الوالى بمعزل عن الفترة السابقة عليه، مع التركيز على ما أدخله من تجديدات وعدم الإهتمام بفكرة الإستمرارية إهتماما كافيا. وتتيح لنا هذه الدراسة –أيضا– إعادة النظر إلى الإقليم بمداه الجغرافى الواسع، فقد إرتبطت التطورات الإقتصادية فى مصر بما كان يجرى فى الدولة العثمانية وعالم البحر المتوسط. ومن ثم، ترى هذه الدراسة أن ما يحدث فى منطقة تتردد أصداءه فى غيرها من المناطق، وذلك بدلا من إعتبار مصر أو عالم البحر المتوسط الإسلامى، خارج التاريخ أو بمعزل عن التغير التاريخى فى تلك الحقبة.

الترجمة لماذا؟

لقد وقع إختيارنا على الترجمة –كسبيل لدراسة الحقبة– لعدة أسباب، وإذا كانت الدراسة تركز على التجار وأنشطتهم، فقد تم ذلك فى ضوء السياق العام الإجتماعى والإقتصادى والقانونى والثقافى، ومن ثم جاءت الترجمة مناسبة لأنها تقدم نظرة متعددة الزوايا للشخصية التى تتناولها، تتضمن المظاهر المختلفة لعلاقاتها بالمجتمع. ويساعدنا ذلك على أن نضع

التغيرات الإقتصادية والتجارية فى سياق إجتماعى وقانونى وثقافى بدلا من دراستها كظاهرة مجردة منعزلة عن أى سياق محدد. والواقع أن الأحوال تداخلت فى تلك الفترة، وبذلك تتيح لنا الترجمة لمثل هذه الشخصية تصوير الطريقة التى حدث بها التداخل بين تلك الأحوال وبعضها البعض.

كذلك تتيح الترجمة للقارئ التوصل إلى إجابات لمختلف التساؤلات التى لا يمكن طرحها فى دراسة تختص بالمسائل الإقتصادية والتجارية وحدها، فتفسر –على سبيل المثال– الأسباب التى تدفع التجار إلى إنفاق الوقت والجهد والمال فى أنشطة لا تتصل بالتجارة إتصالا مباشرا كمشروعات العمائر الكبرى مثل الوكالتين اللتين بناهما أبو طاقية وسط القاهرة، أو إقراض الأموال للمتصلين بالسلطة، أو إمتلاك بيوت كبيرة ومليئة بالأتباع والخدم والعبيد مما يعد إفراطا فى الإنفاق على المظاهر الإستهلاكية. وغالبا ما كان كل من تلك التصرفات يتم بدوافع ثقافية يمكننا تحديدها من خلال دراستنا لحياة إحدى الشخصيات. فقد كان نجاح المشروعات التجارية لأبى طاقية يرجع إلى مهارته التجارية والإجتماعية، وقدرته على إقامة العلاقات المتينة والمحافظة عليها. كذلك عكست الحياة العائلية فى بيته –بسبل مختلفة– مكانته الإجتماعية خارج البيت. ودعمت رئاسته للعائلة، والبيت الذى كان ربا له، المكانة الإجتماعية التى إحتلتها كواحد من التجار البارزين.

ورغم أن دراسة ترجمة أبو طاقية ممتعة بحد ذاتها، إلا أنها تعد –فى نفس الوقت– دراسة للفئة التى إنتمى إليها، فمن الممكن أن نصل من خلال دراستنا لتجربة واحد من التجار إلى إستنتاجات تتعلق بأمور أبعد مدى تتصل بدور ووضع التجار فى التغيرات التى جرت، والسبل التى إتبعوها لجعل نشاطهم يتوافق مع الأحوال الجديدة. فكثير مما فعله أبو طاقية كان يماثل ما فعله التجار البارزين من أبناء جيله. وتسجل المصادر نشاط أولئك التجار من أمثال عائلات الرويعى، والشجاعى والعاصى وإبن يغمور الذين إشتغلوا مثله بتجارة البحر الأحمر، فتسجل صفقاتهم، وشركاتهم، وقروضهم، وإستثماراتهم، وغير ذلك من ألوان النشاط التى قدمت لنا مادة تصلح للمقارنة، بمختلف مظاهر حياة أبو طاقية وتجارته. ومن خلال ترجمة حياة أبو طاقية نستطيع أن ندرس قطاعا هاما من تجار القاهرة خلال تلك الحقبة.

كما يمكننا أن نحلل سلوكه الفردى فى ضوء ما كان يفعله التجار من أبناء جيله، لنرى المواقع التى كان فيها ذلك السلوك نمطيا.

وبذلك نستطيع من دراستنا لشخصية معينة أن نضع أيدينا على سلوكيات نخبة التجار خلال حقبة الإزدهار. وقد عاصر أبو طاقية ثورات الجند التى شهدتها مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية عند نهاية القرن السادس عشر. كما عاصر التغير فى علاقات السلطة نتيجة عملية اللامركزية التى أثرت على مركز السلطة فى إستانبول لصالح الولايات. كذلك شاهد وقوع عملية مماثلة فى مصر عندما إنتقلت السلطة من الباشا – ممثل السلطان العثمانى– إلى النخبة العسكرية المحلية، وتقدم الدراسة تحليلا لهذه التحولات كما رآها التجار، فتتيح بذلك زاوية جديدة نقرأ من خلالها تاريخ الحقبة، وتحدد –أيضا– دور التجار فى حدوث تلك التحولات، إذ إستطاعوا بأموالهم أن يلعبوا دورا له مغزاه فى تغيير توازن القوى بين المركز والأطراف. ولم يكونوا مجرد متفرجين على ما كان يدور من حولهم، بل كان دورهم فعالا فى الترتيبات التى تمت فى تلك الحقبة. لقد لعب التجار دورا فى الأحداث الرئيسية التى شهدتها تلك الحقبة، ولكن ذلك الدور ظل غامضا، لم تكشف عنه إلا بعض المصادر المحدودة، فعند وقوع تحولات تاريخية رئيسية تترتب عليها تأثيرات على مختلف مظاهر الحياة على الكثير من الشرائح الإجتماعية. ونكتفى غالبا بدراسة الشرائح العليا الأكثر وضوحا، لأن المصادر تزودنا بالمعلومات الكافية عنهم. وقد كشف المؤرخون عن تأثير تلك التغيرات التى حدثت فى هيكل السلطة عند نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، على السلطان والباشا الذى يتولى حكم مصر، والنخب العسكرية المحلية. ولم تحاول أى من الدراسات المتعلقة بمصر فى العصر العثمانى خلال تلك الحقبة أن تضع فى إعتبارها أنشطة التجار فى إطار تلك التغيرات.[1]

ويرجع إختيار أبو طاقية دون معاصريه من زملائه التجار موضوعا للدراسة، إلى أسباب عملية بالدرجة الأولى. فقد تردد على المحكمة أكثر من غيره من زملائه، ولما كانت سجلات المحكمة الشرعية هى المصدر الرئيسى لهذه الدراسة، فإن المادة الخاصة بأبى

[1] Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798, Princeton, 1962; Michael Wintet, Egyptian Society under Ottoman Rule, 1517-1798, London,1992.

طاقية –فى تلك السجلات– تتسم بالوفرة مقارنة بتلك التى تتعلق بمعاصريه من التجار أمثال أحمد الرويعى، ونور الدين الشجاعى، وعثمان ومحمد بن يغمور، وعبد القوى وعبد الرءوف العاصى، الذين عرفهم وإتصل بهم ومارس نفس الأنشطة التى مارسوها. وهناك سبب آخر لإختيار أبو طاقية بالذات يرجع إلى أن الحجج التى سجلها بالمحكمة الشرعية تغطى الكثير من الموضوعات وتوضح مظاهر معاملاته وشركاته ودعاواه القضائية، كما نتعرف من خلالها على زوجاته وعائلته. ومن ثم يمكن إعتبار حياة أبو طاقية نموذجا نمطيا لحياة التاجر فى عصره، التاجر المشتغل بالتجارة الدولية وتجارة البحر الحمر التى غلبت على نشاطه. كما تعد دراسة حياة أبو طاقية –من ناحية أخرى– دراسة لإنسان له شخصيته المتفردة ومشاعره الخاصة، ومن ثم تعد حياته ذات طراز فريد، ولما كانت سجلات المحكمة الشرعية تحتوى على مادة تتعلق برفاقه ووسطه الإجتماعى تصلح للمقارنة، فإننا نستطيع أن نميز بين ما كان نمطيا وما كان متفردا من أسلوب الحياة.

وتتناول هذه الدراسة إسماعيل أبو طاقية والكثير من زملائه من آل الرويعى، وآل الشجاعى، وآل الذهبى، وآل يغمور، وآل العاصى، وآل البردينى، وغيرهم، الذين إحتلوا قمة العمل التجارى بالقاهرة، وإشتغلوا بالتجارة الدولية، وخاصة تجارة البحر الأحمر التى جلبت لهم الربح الوفير. وكان نشاطهم واسع المدى جغرافيا وكبيرا من حيث الحجم. ورغم أنهم كانوا فئة محدودة من تجار القاهرة فى تلك الحقبة، كانت أعمالهم مثل الإتجاهات السائدة خلال الفترة تمثيلا صادقا. كما أن وضع أولئك التجار وحجم الأموال التى إستثمروها ينم عن إتجاه معين. فقد قام أبو طاقية عدة مرات بتدبير مبالغ تقرب من المليون نصف لمشروع تجارى معين، بينما كان بإستطاعة الشجاعى أن يدبر فى نطاق عائلته مبلغا يقرب من المليونى نصف، فالمبالغ التى تعاملوا فيها كانت طائلة، ويمكن أن تعد نسقا إتبعه غيرهم على نطاق أصغر. كذلك كانت أنشطتهم التجارية والسلع التى تعاملوا فيها كالتوابل، والبن، والمنسوجات، وخاصة السكر، تمثل السلع الرئيسية التى يزيد الطلب عليها فى إستانبول وغيرها من ولايات الدولة العثمانية، وأسواق أوربا. وبذلك كانت أنشطتهم تصب فى المجرى الرئيسى للتجارة فى تلك الفترة.

وعلى الصعيد المنهجى، تعد الترجمة دراسة محورية للتاريخ من الداخل إلى الخارج، لما تبرزه من مظاهر حياة الشخصية، وما تواجهه من أمور حياتها اليومية، فهى تمثل شكلا من أشكال الكتابة التاريخية، تقوم على مادة مستقاة من المعاملات اليومية الشائعة، على عكس المادة التى نجدها فى الحوليات التاريخية وغيرها من المصادر التاريخية التى تهتم برصد الحوادث الإستثنائية والأحداث ذات الأهمية الكبرى، فتسمح لنا الترجمة بقراءة تاريخ الحقبة من خلال الناس، لا الدولة، وممارسات الحياة اليومية، وليس من خلال قرارات الدولة وسياساتها. وقد صيغت المفاهيم من خلال الدراسة المجهرية، لا العكس، على نحو ما يحدث فى أغلب الأحوال عندما يقوم الباحث بمحاولة تطبيق نموذج تطور فى زمن مختلف، وفى سياق ثقافى آخر، لتفسير التاريخ من زاوية ما يتناسب وما يتعارض مع ذلك النموذج، فغالبا ما تعتمد الدراسات التاريخية على النماذج وإيضاحها، ولم تلق إهتماما دائما إلى القرائن الوثائقية المتوفرة عن معظم ولايات الدولة العثمانية، وعن معظم الحقب التاريخية، كما تبين الترجمة صورة مختلفة لنفس الواقع، ومن ثم تساعدنا على قراءة التاريخ من القاعدة وليس من القمة.

كذلك نرى من خلال الترجمة تداخل الحياة الشخصية فى العمليات الإجتماعية والإقتصادية. وبذلك تمزج بين مستويين من الواقع، أولهما دراسة على المستوى المجهرى للمعاملات اليومية لذلك التاجر، والناس الذين تعامل معهم، والبضائع التى إشتراها أو باعها، والوكلاء والشركاء الذين ساعدوه فى بناء شبكته التجارية. وتوضح كيف شاهد وشارك وتأثر وأثر فى التحولات التى حدثت فى التجارة والمجتمع والمدينة، وفى محيط عائلته. أما المستوى الثانى فيتناول الإعتبارات العامة التى أثرت على الإقتصاد والمجتمع خلال الحقبة الممتدة من نهاية القرن السادس عشر إلى بدايات القرن السابع عشر. وبذلك نستخدم ترجمة حياة التاجر لنكتب –فى واقع الأمر – تاريخ الحقبة الزمنية التى عاشها. وقد عشنا مع أبو طاقية بتجربته الشخصية، وبعض التيارات والإتجاهات الهامة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر على مر العقود الأربعة الحاسمة التى أتاحت لنا سجلات المحكمة الشرعية فرصة تتبع إسماعيل أبو طاقية خلالها، منذ أن كان شابا غض الإهاب، حتى صعد نجمه فأصبح شاهبندر التجار، إلى أن مات محبطا إلى حد ما.

سجلات المحكمة الشرعية مصدرا للتاريخ الإقتصادى الإجتماعى والتراجم

تعد الحقبة التى تغطيها هذه الدراسة من أكثر فترات تاريخ مصر فى العصر العثمانى غموضا، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى المصادر، حيث لا يتوافر عنها إلا القليل من الحوليات التاريخية أو الكتابات التاريخية. وغالبا ما يستند القليل مما كتبه المؤرخون على مصادر أوربية أو مصادر تتصل بولايات عثمانية أخرى، طبقت مادتها على مصر.

ولا تتوفر –غالبا– المادة التاريخية لكتابة تراجم لفترة ما قبل الحداثة. فليس لدينا فى تاريخ الشرق الأوسط يوميات أو مراسلات خاصة، وهى التى تشكل أساس كتابة الكثير من التراجم. وليس لدينا بالنسبة لبعض الحقب الزمنية إلا الحوليات التى تعد حوليات الجبرتى من أهمها، فقد أورد الجبرتى عند ذكر الوفيات معلومات هامة عن شخصيات معينة، ولكنها ليست كافية لتصوير حياة أى من الشخصيات التى ورد ذكرها. وتتجه تلك الحوليات إلى التركيز على الأحداث السياسية وأعمال الحكام، والصراع على السلطة المتسم بالعنف، الذى دار داخل المدينة، وعندما يرد ذكر الأحداث السياسية أو الحرفية الرئيسية، من النادر أن تذكر الأحداث الأقل أهمية المتصلة بالعائلة. كما أن وفيات الجبرتى تتناول فئات إجتماعية بعينها كالأمراء والعلماء، وتتجاهل غيرهم، وجاء ذكر بعض التجار أحيانا مثل قاسم الشرايبى ومحمود محرم، أما الناس العاديين فلا ذكر لهم على الإطلاق.

كذلك تركز وفيات التجار على الأحداث البارزة الغريبة فى حياتهم والتى تثير إنتباه الناس، وتجعلهم يتذكرونها. ولا تكاد الحوليات تهتم بالحياة اليومية، أو المعاملات العادية للتجار أو مظاهر الحياة التى لا تلفت الأنظار لأنها تخص عامة الناس. وبذلك يحدث الخلط بين ما جرت العادة عليه وما يعد إستثناء، وبين ما كان عاديا، وما يعد غريبا. وبعبارة أخرى، تهتم الحوليات ببعد معين فى حياة الناس، وغالبا ما تغفل ما عداه. وتقودنا كتابة التاريخ إستنادا إلى الحوليات إلى الخروج بإفتراضات تختلف تماما عن النتائج التى نتوصل إليها من خلال إستخدام المادة الوثائقية.

غير أن تراجم الجبرتى –مع ما شابها من قصور– لاغنى عنها كمصدر للمعلومات عن التاريخ الإجتماعى للقرن الثامن عشر، وليس لدينا نظير لها عن الفترات السابقة على ذلك

التاريخ، فيما عدا تراجم الأولياء التى كتبها بعض المتصوفة كالشعرانى. ولا تقدم لنا الحوليات الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر إلا معلومات ضئيلة عن الأفراد، وعادة ما تكون عن علاقتهم بالأحداث الهامة. وبصفة عامة، ليس لدينا أى كتابات عن تاريخ مصر الإجتماعى فى القرن السابع عشر عامة، والعقود الأولى منه خاصة. والكثير مما كتب عن تلك الحقبة يسحب عليها ما هو معروف عن القرن الثامن عشر، أو عن السنوات الأولى من الفتح العثمانى أواخر عصر سلاطين المماليك.

ولا يظهر إسم إسماعيل أبو طاقية الحمصى فى أى من التواريخ أو الحوليات المعاصرة. رغم كونه من أساطين التجار، ومن ذوى الشهرة فى زمانه. وكان علينا أن نبحث عن المادة اللازمة لدراسة حياة أبو طاقية ونشاطه المهنى، ومكانته فى المجتمع، فى مصدر آخر غير الحوليات. وتعد سجلات المحكمة الشرعية –بلا منازع– مصدرا ثمينا لدراسة التاريخ الإجتماعى والإقتصادى، لإحتوائها على مادة تتصل بالحياة فى المدينة، بمختلف مظاهرها الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والتجارية. وقد نشرت عدة دراسات –فى السنوات الأخيرة– بينت كيف يمكن إستخدام تلك الوثائق. ومن الموضوعات التى عالجها بعض المؤرخين من خلال دراستهم لسجلات المحاكم الشرعية: الحياة الإجتماعية، والعلاقات بين التجار والنخبة العسكرية فى القاهرة بالقرن الثامن عشر، والعلاقات بين الطوائف الدينية فى القدس فى القرن السادس عشر، ووضع المرأة فى منطقة بورصة فى القرن السابع عشر.[2] وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التى تستخدم سجلات المحاكم الشرعية مصدرا لترجمة حياة إحدى الشخصيات.

وسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة التى إستندت إليها هذه الدراسة تقدم صورة حية للحياة اليومية، والمشاكل التى كان يواجهها الناس يوميا مع شركائهم وعائلاتهم وجيرانهم، والبدائل التى طرحت لحل تلك المشاكل. فهذه المادة الوثائقية عن عامة الناس: الحرفيين، والعمال، والتجار. وعندما نتناول أناسا من أمثال إسماعيل أبو طاقية –الذى لم يكن شخصا عاديا–

[2] Andre Raymond, Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe Siecle, Damascus 1974; Haim Gerber, "Social and Economic Position of Women in an Ottoman City, Bursa 1600-1700," IJMES 12, 1980,p.231-244; Amnon Cohen, "Le rouge et le noir, Jerusalem style, "Revue du Monde Musulman et de la Mediteranee, 55-56, 1990,p. 140-149.

فإن ذلك يتم من خلال المسائل الروتينية التى كان يقوم بها يوميا، ولا تتصل بأحداث معينة كان طرفا فيها، خلدت إسمه فى التاريخ . ويكشف ذلك عن مستوى آخر للواقع القائم، فندرك كيف كانت المؤسسات المختلفة تعمل، وكيف كانت علاقتها بعامة الناس، بغض النظر عن العنف السياسى الذى كان يحدث عندئذ.

وهناك عدة عوامل شجعت الناس على إستخدام المحاكم إستخداما كثيفا، فقد كانت العدالة بسيطة وسريعة، وكانت متاحة لعامة الناس بصورة مباشرة. ولم يكن المدعى بحاجة إلى محام يتوسط بينه وبين القاضى، ولم يحتج الناس أن ينتظروا شهورا حتى يتم الفصل فى دعاويهم. إذ كان التقاضى عمليا جدا، فأقيمت عدة قاعات للمحاكم فى مختلف أحياء المدينة، وزعت جغرافيا بشكل جعلها فى متناول الناس من سكان المدينة، وكان بكل محكمة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة (الحنفى، والشافعى، والمالكى، والحنبلى)، وكان من حق المدعى أن يختار القاضى الذى ينظر دعواه. وقد يتجه الشخص الواحد إلى القاضى الحنبلى عندما يشترى أو يستأجر بيتا، وللقاضى الحنفى عندما يعقد زواجا، فلم يكن هناك إلزام على الناس بالتعامل مع مذهب معين. ولعله من الأهمية بمكان أن نعلم أن القضاة إستخدموا فى أحكامهم ما جرى العرف عليه بين الناس. ولذلك إحتشدت قاعات المحاكم بالناس على نحو ما نراه فى تلك السجلات. وكانت الإدارة العثمانية مسئولة جزئيا عن توفير المحاكم وضمان حسن أدائها. وبمجرد وقوع بلد من البلاد فى يد العثمانيين، كانت إدارتها تترك للمؤسسات الإدارية لا العسكرية. وكان من مهام المحاكم أن تعلن المراسيم والأوامر السلطانية للناس وأن تراقب تطبيقها إضافة إلى إضطلاعها بمهمة تطبيق الشريعة، فقد كانت الأوامر الصادرة من السلطان فى إستانبول تسجل من حين لآخر بسجلات المحكمة بالقاهرة، حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. كما أن المنازعات الخاصة بالرسوم الجمركية أو فرض الضرائب كانت تنظر بواسطة القاضى. وجعل هذا الإحترام لوظيفة المحكمة منها ركنا هاما من أركان النظام الإدارى. وتعتمد ترجمة حياة إسماعيل أبو طاقية إعتمادا تاما على سجلات المحاكم الشرعية، وعلى المئات من الدعاوى التى وقف فيها أمام المحكمة مدعيا أو شريكا أو شاهدا، وفضل أبو طاقية واحدة من المحاكم الخمسة عشر التى أقيمت بمختلف أنحاء القاهرة، هى محكمة الباب العالى، التى كانت المحكمة الكبرى للعاصمة،